مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.774

14 August 1997
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والسبعين بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،
يوم الخميس ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة كراسناهورسكا (سلوفاكيا)

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أُعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٧٤ لمؤتمر نزع السلاح.

يوجد على قائمة متحدثي اليوم ممثلو كل من نيوزيلندا والعراق واستراليا - الذي يتحدث بوصفه المنسق الخاص المعني بالألغام المضادة للأفراد - وكازاخستان. أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا، السفير بيرسون.

السيد بيرسون (نيوزيلندا): السيدة الرئيسة، اسمحوا لي قبل كل شيء أن أهنئكم على توليكم الرئاسة وأن أؤكد لكم تعاوني الكامل في ممارستكم لمهامكم.

وإنه ليشرفني ويسعدني في آن واحد أن أتوجه إليكم لأول مرة اليوم، ولا سيما بصفتي سفير نيوزيلندا الأول لنزع السلاح. وبودي أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر الزملاء على ترحابهم الحار لي عند وصولي. وسأبذل قصارى جهدي للتعاون والعمل معكم جميعاً على نحو بناء.

والنيوزيلنديون مهتمون اهتماما شديدا بالحاجة الى نزع السلاح. ولقد شاهدنا في هذا القرن من النزاعات الدولية أكثر من الكفاية مما يجعلنا نقدِّر حق التقدير الرهان الحالي وما الذي يُتوقع من هذا المؤتمر انجازه. وفي النضال من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية ومن غيرها من أسلحة الدمار الشامل التي لا تقل عنها رعباً، يتطلع النيوزيلنديون إلى هذا المؤتمر لتحقيق ذلك المسعى الأساسي. وهذا العام لم نتوصل حتى الآن إلا الى طريق مسدود وجمود. وهذا وضع علينا أن نتحمل مسؤوليته ووضع سنفكر فيه جميعاً بجدية. وهذه الأوضاع لا يمكن أن تستمر الى ما لا نهاية له. ولقد حان الأوان لشيء من التفكير البنّاء الجديد. وأنا أفهم أن ستائر هذه القاعة مسدلة معظم الوقت لكن اسمحوا لي بأن أؤكد للمندوبين كوافد جديد أنه يوجد في الخارج عالم حقيقي. وهذا العالم يطالبنا بإحراز تقدم وليس هناك أي تفهم لكوننا نبدو مهتمين بالعملية وليس بالنتائج. ونحن جميعاً نعلم أنه لم تتح لنا أبداً من قبل فرصة سانحة مثل الفرصة المتاحة لنا الآن للمضي قدماً.

السيدة الرئيسة، اسمحوا لي أن أؤكد لكم وللمندوبين أن نيوزيلندا ستظل تبحث عن الطريق الوسط للمضي قدماً، إلا أنه من الواضح أن ذلك هو الطريق الوحيد الذي سنكون قادرين على سلوكه. ونحن مستعدون الآن مثلاً لبدء العمل بشأن مفاوضات وقف انتاج المواد الانشطارية بطريقة تراعي مختلف وجهات النظر حول نطاق هذا العمل. ونحن منفتحون بخصوص الطريقة التي يمكن بها متابعة المبادرات الأخرى المطروحة علينا. ولقد أسهب وزير الشؤون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا، الأونورابل دون ماكينون، في إبراز نهجنا في وقت سابق هذا العام في هذا المؤتمر. وأوصي المندوبين بالتفكير في تلك المقترحات مجدداً.

ونحن نحث هذا المؤتمر باستمرار على البدء في حوار حول نزع السلاح النووي. كما أننا ندافع عن فكرة أنه يجب أن يكون ذلك نهجاً من مسارين - مسار تحضيري ومسار تفاوضي. ونحن إذ نفعل ذلك فإننا نرى أنه يجب أن تكون أولوياتنا، في المقام الأول، تحديد المقترحات التي بإمكاننا أن نضيف إليها قيمة الآن. وثانياً، علينا أن نحدد المجالات التي بإمكاننا أن نضيف إليها قيمة أخرى في المستقبل. وأخيراً يجب أن نسعى الى تحديد كيف يمكن أن ندعم بأحسن ما يمكن التقدم الذي يجب إحرازه في الدول الحائزة للأسلحة

النووية نفسها. ونحن لا نسعى الى تقييد العمل في هذا المؤتمر بفرض قيود زمنية أو روابط تكتيكية على الأسلحة النووية أو الأسلحة التقليدية. كما وأننا لا نرى أن ذلك طريقة تصرف يمكن أن تعطي نتائج. والعمل من أجل انتهاج طريق وسط معقول هو الطريقة الوحيدة التي نريد بها إحراز تقدم في مواجهة كافة متطلبات نزع السلاح الأساسية. ونحن نرى أن ذلك أمر ممكن تحقيقه. وهذا تحدٍ سنظل نتصدى له.

وفي حين أن مسيرتنا قد تعثرت حتى الآن هذا العام، فإن تعيين أربعة منسقين خاصين إنما هي خطى لا يستهان بها. وهذا الوقت مناسب لنا لإعادة النظر في مسائل مثل العضوية والوظائف وجدول الأعمال. وعلى هذا المؤتمر أن يسعى جاداً الى تحقيق ما يمكن أن يحققه بكل واقعية في مجال الألغام البرية. وبتعيين المنسقين الخاصين الأربعة فإننا نعلم أن هذه المسائل بين أيدٍ قديرة وأنا أتطلع للتعاون معهم. وبودي الآن أن أتطرق للبعض من هذه الجوانب المؤسسية اليوم.

فيما يتعلق بتحسين سير العمل وفعاليته اسمحوا لي بأن أقول منذ البداية، كما فعل آخرون من قبلي، إنه من الخطأ الخلط بين أي إعادة نظر في الإجراءات ومسألة العضوية المنفصلة عن ذلك. وعلى نحو مماثل يجب عدم تعليل التفكير في توسيع العضوية بالمشاغل إزاء سير العمل في المؤتمر. فمن شأن ذلك أن يؤدي الى وضع يكون عبارة عن حلقة مفرغة. وعلى مؤتمر نزع السلاح بالتأكيد أن يتكيف مع زيادة حجمه، ولكننا على ثقة من أن هذا ممكن وسيتم في المستقبل. وإذا لم تكن مداولاتنا قادرة على إعطاء نتائج فإننا لن نتردد عندئذ في تغييرها. وهذا من حقنا. غير أن مسألة توافق الآراء تبدو مطروحة بشكل ملموس في هذا المؤتمر. ومسألة ما إذا كان من الممكن التمييز بين المسائل الإجرائية ومسائل الجوهر مسألة تحتمل النقاش بشكل واضح. والطريقة الوحيدة لذلك تتمثل في تحديد البارامترات في كل حالة من الحالات ثم وضع صيغة أكثر مرونة تعالج اتخاذ القرار الإجرائي. ونحن نوافق غيرنا في أن المشاكل التي شهدناها هذا العام إنما هي مسائل اختلاف في السياسات العامة بقدر ما أنها أوجه قصور في نظام عملنا. ولكن لا يمكن أن يكون ذلك عذراً لتفادي البحث عن حلول مبتكرة. فالمشاكل التي نواجهها ليست مشاكل فريدة من نوعها. ونيوزيلندا حريصة على مشاركة المنظمات غير الحكومية في هذا المؤتمر على أكمل وجه ممكن. وفي حين أن البعض يحاج بأن الترتيبات الحالية معقولة فإننا نرحب بالمزيد من الإسهامات من وفود المنظمات غير الحكومية. ونيوزيلندا من بين البلدان التي تتشاور بالفعل على نطاق واسع وبشكل مثمر مع هذه المنظمات. وتوجد مسائل إجراء أخرى بودي أن أعلق عليها. مثلاً إننا لا نعارض فرض حدود من حيث الوقت على الخُطب التي يُدلى بها. غير أننا لا نرى حاجة لتقييد أنفسنا باعتماد اقتراحات عقد جلسات مغلقة. وقد تبين أن المشاورات المفتوحة قيّمة لأنها تعزز الشفافية، ولكن المرء يتساءل عما إذا كان هذا الوضع يضفي طابعاً غير رسمي. وأنا أنضم الى غيري في طرح السؤال لمعرفة ما إذا لم يكن هناك مجال أنسب لهذه المشاورات يمكننا فيه على الأقل أن نرى بعضنا البعض. ومع كل احترامي لدور الرئاسة أعتقد أن مدة الولاية الحالية مناسبة. غير أن ما هو أهم أن سلطات الرئاسة يبدو أنها أصبحت متآكلة. ونحن نؤيد بشدة التحرك من أجل إعادة إقرار هذه السلطات بل ونذهب الى أبعد من ذلك باقتراح أن يكون للرئيس الحق مثلاً، على أساس "أفضل المساعي"، أن يتشاور مع الأطراف المختلفة في الرأي الى حد بعيد، في أي جهد لتسهيل التوصل إلى نتيجة تحظى بتوافق الآراء.

ولقد رحبت نيوزيلندا ترحيباً حاراً بالجهود الجارية التي يبذلها الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة. ويشجعنا توضيح كون مجموعة اقتراحات تموز/يوليه في مجال نزع السلاح ترمي إلى حفز مجال من أهم مجالات نشاط الأمم المتحدة. فعلاً كان بودنا لو اقتُرحت إصلاحات أبعد مدى في هذا المجال. ولا يزال

هناك الكثير مما يجب أن تفعله الدول الأعضاء قبل بداية دورة الجمعية العامة المقبلة. ولا بد لنا أيضاً من أن نبدأ في التفكير في عمل هذا المؤتمر المقبل في ضوء عملية الإصلاح. ويجب أن تفكر هذه الهيئة أيضاً في تنفيذ اصلاحات موجهة نحو النواتج. ولا بد لها أيضاً من المبادرة عوضاً عن انتظار أن تفرض التغيرات من الخارج. وعندما ننظر إلى تركيبة مجموعاتنا قليلون هم الذين لا يعترفون بأننا نعمل بآلية تنتمي إلى الماضي. ونحن لا نقترح حل هذه الآلية فوراً ولكننا لا نستبعد التغيير. وتجربتنا في مجال المشاورات الجماعية هي أنها قيّمة للغاية. وستعمل مجموعات أخرى، تسمى بالمجموعات التي تفكر نفس التفكير، بشكل مستقل وستفعل ذلك بنجاح. والتفكير بنفس الطريقة سوف يختلف حتماً على أساس كل مسألة على حدة. ولكن ليس هناك أي سبب يجعل هذا المؤتمر ورئيسته لا يعترفان بوجود تحالفات أخرى في مناسبات تريد فيها التحدث بنفسها جماعياً.

أما فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بجدول أعمالنا فبودنا أن ننضم إلى النداءات الموجهة لإعادة تشكيل جدول الأعمال بشكل عام وأكثر دواماً في الزمن. فهل نحن في حاجة حقاً لتعديل جدول الأعمال كل عام في حين أن برنامج عملنا يسمح لنا بتحديد أولويات لدوراتنا على اساس سنوي؟ إن مسائل نزع السلاح لا تُحلّ في عمليات اجمالية سنوية مرتبة ومنظمة، كما أن هذا المحفل ليس مصنعاً لانتاج المعاهدات على نطاق واسع. ونحن حريصون على استكشاف إمكانية اعتماد جدول أعمال موضوعي ومتوازن تكون مدة بقائه أطول وبإمكانه أن يوفر المرونة اللازمة لنا للتقدم في عملنا الحقيقي.

وترى نيوزيلندا أيضاً أن هذا المؤتمر يجب أن يأخذ بعين الاعتبار على نحو أكمل النداءات إلى العمل القائمة على توافق الآراء والموجهة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقواعدنا واجراءاتنا تتطلب ذلك لكننا نبدو غير مبالين بهذا التطلع. ولا بد لنا من معالجة هذا القصور بطريقة أكثر مسؤولية وبحيث يواكب ذلك عالم اليوم. وهذا يقودني إلى التساؤل عما إذا كان يجب أن يصبح المؤتمر نشطاً في تفسير ما يقوم به من أعمال لعامة المجتمع. وهنا مشكلة تتعلق بصورة المنظمة لا بد من معالجتها، وهذه المنظمة لا تتمتع بالفهم والتقدير اللذين من المفروض أن تتمتع بهما، في رأيي.

وبالانتقال إلى النظر في العضوية في المستقبل بودي أن أكرر أن نيوزيلندا تؤيد تماماً مبدأ أن يكون باب العضوية مفتوحاً ونحن لا نؤمن بمفهوم ما الذي يمكن أو لا يمكن أن يكون الحجم الأمثل. ولا يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يدعي الحصرية التمثيلية في حين أنه يعالج مسائل هي مسائل عالمية. ونحن نؤيد مزيد النظر في كيفية إدارة توسيعه بشكل معقول، وربما كان ذلك على مراحل. بيد أننا نعارض فكرة فرض شروط مسبقة. ولكن من المعقول أن نؤمّن مزيجاً جغرافياً تمثيلياً. وعلينا أن نأخذ بعين الاعتبار أيضاً توقع أن يكون طالبو الانضمام قد أثبتوا التزاماً بما يقوم به هذا المؤتمر من عمل. ويجب أن ننتبه، في اعتباراتنا، إلى تواريخ الطلبات المقدمة بالفعل.

وبودي أن أنتهز هذه الفرصة اليوم للتفكير ملياً في مسألة الألغام البرية. ونيوزيلندا بلد من بين البلدان العديدة، داخل هذا المؤتمر وخارجه، الملتزمة بعملية أوتاوا. ووراء هذه العملية قوة دافعة حقيقية. كما أنها تستجيب لحاجة دولية ملحة إلى العمل المبكر: وهذا أمر لم يستطع هذا المؤتمر تحقيقه مع الأسف. ومعاهدة أوتاوا سوف تفتح الباب للنظر في أشكال عمل أخرى بشأن الألغام البرية في المستقبل. ونحن منفتحون لتقبل أية فكرة حول الكيفية التي يمكن بها السعي إلى ذلك. إما كمرفق للمعاهدة أو في سياق اتفاقية الأسلحة اللاإنسانية أو في هذا المؤتمر. وسننتظر باهتمام التقرير المرحلي من المنسق الخاص وأية

توصيات يتقدم بها من أجل مزيد النظر في هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح نفسه. وعند التفكير في الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الهيئة في المستقبل لا بد لنا من السهر على أن تعزز هذه الهيئة ولا تضعف حظر الألغام البرية بأي شكل من الأشكال. وأي عمل يُضطلع به يجب أن يكون متفقاً مع معاهدة أوتاوا، وليس مجرد "مكمل" لها. وستصدر اعتراضات شديدة من داخل هذه القاعة ومن خارجها إذا كان هناك لأي عمل لاحق في مؤتمر نزع السلاح أثر إضعاف معاهدة أوتاوا أو مقتضياتها الإنسانية الأساسية. والحلول التي قد توفر إمكانية الاختيار من بين صيغ مختلفة ليست الطريقة التي يجب المضي بها في رأينا، ويمكن أن تضعف سلامة هذه الهيئة. وأخيراً، وفي الوقت الذي نواجه فيه مشاكل يجب حلها وتحديات لا يمكن تفاديها، فقد أثبتت هذه الهيئة في الماضي أنها بإمكانها حل هذه المشاكل ومواجهة هذه التحديات. ونيوزيلندا ليست متشائمة بخصوص مستقبل هذه الهيئة. وتعييني كأول سفير لنيوزيلندا لشؤون نزع السلاح إنما هو دليل على ذلك الالتزام وتلك الثقة.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل نيوزيلندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي توجه بها إلى الرئيسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل العراق، السفير التكريتي.

السيد التكريتي (العراق) (الكلمة بالعربية): السيدة الرئيسة، اسمحوا لي في البداية أن أقدم لكم أطيب تمنياتي بالنجاح في مهمتكم التي تتسم بالمسؤولية. وإننا واثقون تماماً من مهارتكم وحكمتكم، ووفد بلادي سيتعاون معكم تعاوناً وثيقاً من أجل انجاح مهمتكم هذه.

وأود بهذه المناسبة أن أثني على جهود السادة الرؤساء السابقين لمؤتمرنا لما بذلوه من جهود مذكورة لدفع أعمالنا قُدماً إلى الأمام. وبودي أيضاً أن أرحب بسفيري شيلي ونيوزيلندا الموقرين. ولا نشك بأن المؤتمر سيستفيد من حكمتهما وخبرتهما ومن مساهماتهما القيمة في أعمال مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أؤكد لهما تعاون وفد بلادي معهما من أجل انجاح عمل مؤتمر نزع السلاح الذي يهمنا جميعاً أن ينجح. وأتمنى للسادة السفراء الذين غادرونا كل النجاح والتوفيق في حياتهم العامة والخاصة. إن هذا المؤتمر سيسجل بتقدير بالغ مساهماتهم وانجازاتهم.

ونظراً للتطورات في العلاقات الدولية خلال العقد الماضي وبداية العقد الحالي، لا بد لجميع أعضاء المجتمع الدولي من الاقرار بحقيقة أن مشاركة جميع الدول، على أساس المساواة، في تنمية المصالح المشتركة للإنسانية هو أمر أساسي. ويجب أن تقوم هذه المشاركة على اساس أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ومبادئ العدل والانصاف. وتحقيق ذلك الهدف يتوقف بدون شك على اعتماد التدابير والاجراءات اللازمة لتشجيع نزع السلاح على أسس عادلة وموضوعية تضمن الحقوق الطبيعية للدول في الأمن والسلام واحترام سيادتها واستقلالها.

ولقد حقق المؤتمر خلال الفترة القريبة الماضية انجازين كبيرين هما: اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلى الرغم من الصعوبات والتحديات الكبيرة التي واجهت المؤتمر خلال تلك الفترة إلا أن الإرادة والرغبة المصممتين قد ذللتا تلك الصعاب والتحديات، وبذلك خطا المؤتمر خطوة كبيرة في طريق نزع أسلحة الدمار الشامل والسلاح النووي. وإننا واثقون كل الثقة من أن مؤتمر نزع السلاح يمكنه أن يخطو خطوات إضافية وينجز الكثير لو توفرت الإرادة السياسية المتجردة.

ولقد وضع المجتمع الدولي ثقته بهذا المؤتمر ويجب علينا ألا نزعزع هذه الثقة. ففي الوقت الذي ننظر فيه بتفاؤل إلى جدية هذا المؤتمر وما يتحلى به أعضاؤه من حكمة وتجربة فإننا نشعر في الوقت نفسه اليوم بخيبة أمل وأسف شديدين لإهدار الوقت في مناقشات وجدال منذ بداية هذه الدورة وعدم التوصل حتى الآن إلى اتفاق بشأن عمل المؤتمر. وإني اتفق مع الزملاء الذين وصفوه بحوار الطرشان، وذلك لأننا لم تستطع منذ بداية الدورة سوى اعتماد جدول الأعمال وتعيين المنسقين الخاصين الأربعة. ولو أن ذلك كان خطوة إلى الأمام إلا أنها تبقى خطوة دون المستوى الطموح ودون مستوى إمكانيات المؤتمر. ولقد آن الآوان ليضطلع المؤتمر بمسؤولياته بجدية أكبر، ونحن واثقون من تحقيق النتائج المرجوة لو توفرت الإرادة والرغبة السياسيتان المتجردتان، كما أسلفت.

وفيما يتعلق ببرنامج عمل المؤتمر يشكل وفدي جزءا من مجموعة الـ ٢١ التي شاركت في تقديم المقترح الوارد في الوثيقة CD/1462 المؤرخة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ونحن نرى أن هذا المقترح يعد مساهمة جديرة بالثناء من قبل المجموعة لتسهيل أعمال المؤتمر وأساسا جيدا للاتفاق. ويسر وفد بلادي أن يعلن عن استعداده للعمل مع جميع الأطراف، بذهن مفتوح ورغبة هدفها خدمة قضية السلم العالمي لصالح الجميع. ولكننا نرى أيضا أنه من الضروي أن تكون الصيغة مقبولة وعملية ومتوازنة وتتفهم وجهات نظر وشواغل جميع أعضاء المؤتمر، إذ من شأن ذلك أن يخلق جوا من الثقة وأن يقطع الطريق أمام الذين يحاولون وضع العقبات أمام مؤتمر نزع السلاح والحيلولة دون تحقيق الأهداف السامية التي أُنشئ من أجلها.

ويعتبر العراق أن الأولويات التي حددتها وثيقة الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، التي انعقدت في عام ١٩٧٨، ما زالت قائمة. فقد أعطت هذه الوثيقة التاريخية الأولوية الأولى لنزع السلاح النووي باعتبار أن هذا السلاح يشكل الخطر الأكبر على البشرية وعلى بقاء الحضارة الإنسانية. وتقع على عاتق الدول النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار مسؤولية خاصة في هذا المجال، ولذلك يدعم وفد بلدي بقوة إنشاء اللجنة المخصصة للبند ١ من جدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي". ونحن ندرك ونعي عمق وسعة هذا الموضوع وأنه لا يمكن تحقيق النتائج المرجوة بين عشية وضحاها. ولكننا نعتبر أن إنشاء هذه اللجنة هو اللـَبنة الأولى للتوصل إلى اتفاقية للنزع الكامل للسلاح النووي.

ويرى العراق أنه يجب توخي نهج عملي لمعالجة قضايا نزع السلاح، ولا سيما منها مسألة النزع الشامل للسلاح النووي. وبالإضافة إلى ذلك، ولما كان الأمن الجماعي للدول أمراً لا يمكن فصله عن السلم الدولي فإنه لا بد أن يولي المؤتمر المزيد من الاهتمام للقضايا التي تتعلق بالأمن الدولي في إطار جديد وعلى أساس تدابير فعالة. ومختلف جوانب السلم والأمن الدوليين تتحقق بالخطوات التي تتخذ في مجال نزع السلاح وتدابير بناء الثقة، ومن بينها إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كمشروع عالمي يشمل جميع الدول التي تنتمي إلى مناطق مختلفة لتحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية بما يتماشى مع المادة السابعة من معاهدة عدم الانتشار.

ومنطقة الشرق الأوسط هي إحدى هذه المناطق التي يسعى المجتمع الدولي إلى جعلها خالية من هذا الكابوس الخطير ومن كافة أسلحة الدمار الشامل، بما ينسجم مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) التي تنص على إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها

الأسلحة النووية وجميع قذائف ايصالها. وبالرغم من مرور أكثر من ستة أعوام على صدور هذا القرار إلا أننا لم نلمس أي تحرك جدي أو أي إجراء نحو تطبيق هذه الفقرة.

وكما بيّنت آنفا فإننا ننظر إلى مسألة النزع الكامل للسلاح النووي بواقعية وبعقل مفتوح ومتجرد. ريثما يتحقق هذا الهدف الإنساني النبيل نعتبر أن منح الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية غير مشروطة للدول غير الحائز للأسلحة النووية واحد من الهواجس الرئيسية التي تشغل بال الشعوب والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وهذا يمثل الحد الأدنى مما يجب أن تحصل عليه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفي حالة تحقيق هذا الهدف لا بد من أن ينطلق المؤتمر في مهامه للأمام. والمطالبة بهذه الضمانات حق مشروع وعادل للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وقد تنازلت هذه الدول طواعية عن الخيار النووي عندما أصبحت معاهدة عدم الانتشار سارية المفعول في عام ١٩٦٨. لكن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تف بالتزاماتها وفق المادة السادسة من المعاهدة المذكورة، بل اكتفت منذ ذلك الحين بإصدار إعلانات منفردة. وإذا نظرنا إلى هذه الإعلانات الانفرادية من الناحية القانونية لرأينا أنها غير مستقرة وغير كافية، وقابلة في جوهرها للتغيير وغير ملزمة قانوناً. وفضلا عن ذلك فإنها جميعا مشروطة ولا تضيف جديدا إلى مبدأ الدفاع الفردي والجماعي على النفس المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك فإن قراري مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) و٩٨٤ (١٩٩٥) لم يقدما حلاً عملياً يزيل مخاوف وشكوك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على أمنها. ولم يتجاوز القراران مجرد توفير ضمانات ايجابية أغلبها منصوص عليه بالفعل في ميثاق الأمم المتحدة. لذا فإن وفد بلادي يرى أن الوقت قد حان لكي ينظر مؤتمر نزع السلاح إلى هذا الموضوع بجدية وموضوعية وتجرد، ويعيد إنشاء اللجنة المخصصة للتفاوض بشأن صك قانوني ملزم وقابل للتحقق تتعهد بموجبه الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم اللجوء إلى استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لها.

ومن المسائل المهمة والحيوية الأخرى مسألة سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وأود بهذا الصدد أن أُشير إلى القرار ٤٤/٥١ الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي والتركيز على الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. وقد طالب القرار مؤتمر نزع السلاح بإعادة إنشاء لجنة حظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي وبأن تكون لهذه اللجنة ولاية تفاوضية بهدف التفاوض لإبرام اتفاقية دولية لحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي بكافة جوانبه. وبلدي يؤيد إعادة إنشاء هذه اللجنة بأسرع وقت ممكن.

وثمة مسألة أخرى بدأت تحظى باهتمام مؤتمر نزع السلاح بعد أن كثر الحديث عنها في المحافل الأخرى وفي وسائل الإعلام، وأعني بها مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. ولست هنا لتقديم شرح مستفيض لما تسببه هذه الألغام من آلام ومعاناة شديدة للإنسان في مختلف بلدان العالم، وكذلك في منطقتنا منطقة الشرق الأوسط التي تحوي ما يقارب نصف الألغام في العالم. ويعتقد وفد العراق أن معالجة هذه المسألة لا يمكن أن تكون واقعية إذا لم تحدَّد بشكل واضح المقاصد الإنسانية والمصالح الوطنية للدول كأولويات تنطوي عليها تدابير النزع الشامل للسلاح. لولا ذلك ستبقى عملية حظر الألغام والقضاء عليها وإزالتها هدفاً بعيد المنال وخاضعة لتفسيرات انتقائية تتم وفقاً لاعتبارات ظرفية.

وبالنسبة لاعتماد صك دولي من الضروري تحديد طرق ووسائل التخلص من الألغام بشكل واضح. ويجب فضلاً عن ذلك أن يكون الصك ملزماً لجميع الدول، وبشكل خاص الدول التي لديها قدرات صناعية

وعسكرية كبيرة ومتطورة، وذلك قصد السيطرة على جانبي عمليتي انتاج وتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد والحيلولة دون انتشارها في العالم. ويجب أن تسهم هذه البلدان أيضاً في تدمير وإزالة هذه الألغام لأنها تمتلك التكنولوجيا والخبرة في هذا المجال وهي بناء على ذلك في وضع يسمح لها بتقديم مساعدتها، وهذه المساعدة سوف يكون لها الأثر الكبير على دفع المفاوضات إلى الأمام. ويتطلب التطبيق العملي لمثل هذا الصك الدولي اتخاذ تدابير مختلفة منها الإعلان الدقيق عن المناطق والمواقع الملغومة، وفئات الألغام المزروعة وطرق زرعها. ومن شأن هذا العمل التحضيري أن يسهّل معالجة الألغام وإزالتها باستخدام التكنولوجيا المتطورة للكشف والإزالة المتوافرة لدى عدد صغير من الدول.

ولقد تعرض العراق عام ١٩٩١ لعدوان واسع خلّف وراءه أعداداً كبيرة من الألغام التي زُرعت في أراضيه وشواطئه. وقامت جهات معروفة بمحاولات لإزالة الألغام من بعض الأراضي العراقية، ليس لأسباب إنسانية بحتة كما أُعلن ذلك آنذاك وإنما لأغراض سياسية مكشوفة. وقد خلّف هذا العدوان أعداداً هائلة من الألغام المضادة للأفراد التي لم تنفجر. ونحن نزود الأمم المتحدة باستمرار بتفاصيل هذه الألغام منذ عام ١٩٩٢. وتسعى الجهات العراقية إلى التخلص منها لأنها أودت بحياة العديد من المواطنين وألحقت ضرراً جسيماً بسبل عيشهم. وهذا ما أكده تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات في العراق الصادر في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦ والذي ذكر بأن الألغام البرية تؤثر على الزراعة والحياة اليومية للمواطنين العراقيين.

والحظر العالمي للألغام البرية المضادة للأفراد لا يمكن أن يتم من خلال الإعلانات الانفرادية لبعض الدول فحسب. وهناك حاجة إلى تحديد ضوابط تنسجم مع القانون الدولي الساري في هذا المجال. ويجب أيضاً أن تؤخذ بنظر الاعتبار ظروف وحالات الأقاليم المختلفة التي لا يزال العديد منها يمر بنزاعات ويخضع للهيمنة والنفوذ والتهديد باستخدام القوة ضد بلدانها وشعوبها. وقيام الأمم المتحدة بتقديم المساعدة في إزالة الألغام أمر مفيد غير أن ذلك ينبغي أن يتم عبر تنسيق وثيق مع الجهات الوطنية في البلدان المعنية وبشكل لا يمس الأمن الوطني في تلك البلدان ولا يكون أداة لتحقيق مآرب سياسية لم ترد في الأهداف المحددة في قرارات الأمم المتحدة بصدد الموضوع.

أما بالنسبة لحظر المواد الانشطارية فإننا نضم صوتنا إلى أصوات الوفود الأخرى التي عبرت عن آرائها في هذا المحفل وأن أية اتفاقية ستبرم في المستقبل بشأن هذا الموضوع يجب ألا تتجاهل انتاج وحيازة وتخزين هذه المواد، ويجب أن تتضمن تعريفاً للمواد الانشطارية بما يتفق وما جاء في الفقرة ١ من المادة ٢٠ من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تحدد أنشطة التسلح والأجهزة التفجيرية التي تستخدم المواد الانشطارية والتي ستحظرها الاتفاقية، وذلك بغية وقف انتاج وحيازة وتخزين هذه المواد في الدول النووية وغير النووية. وبالاضافة إلى ذلك يرى وفدي أن حظر المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية يجب أن يشمل المواد التي تكون درجة تخصيبها بنسبة ٢٠ في المائة فما فوق، وأن يشمل هذا الحظر المواد المخزنة حالياً والانتاج المستقبلي من هذه المواد سواء في الأغراض العسكرية أو في الأغراض المدنية والتي تتجاوز كيلوغراماً واحداً. ويجب أن توضع المواد تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للحيلولة دون إعادة استخدامها في الأغراض العسكرية.

وبودنا أيضاً أن نؤكد على ضرورة استحداث رقابة وتحقق وأمان دولي متطور تناط مهمة تنفيذه بهيئة متخصصة مرتبطة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية وتطبق ضمانات الاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية

(يوراتوم) بعد الإعلان عن كافة مخزونات المواد الانشطارية في منشآت الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي لديها برامج نووية متطورة لتحديد مصير المواد الانشطارية الناتجة عن تفكيك الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووي أو المواد التي لم تستخدم بعد. ويتوجب الاهتمام بالمواد الانشطارية لضمان أن تستخدم في الأغراض السلمية في العالم أجمع. كما ينبغي أن تكون هذه الاتفاقية ملزمة لجميع الدول الأطراف سواء كانت أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار أو غير أطراف فيها. كما يجب أن تكون غير تمييزية ومتعددة الأطراف وعالمية ولها وسائل تحقق فعالة. ووفد بلادي ينظر إلى هذه الاتفاقية على أنها احدى مكونات البرنامج الزمني المحدد لنزع وإزالة الأسلحة النووية كافة.

والشفافية هامة بشكل حيوي بل وأكثر من ضرورية في اجراءات نزع السلاح، ذلك أنها تساعد في بناء الثقة وتبديد الشكوك المفرطة. ولكي يكون العمل مجدياً وشمولياً لا بد أن يسلك الطريق الصحيح. فمسألة الشفافية لا تتعلق فقط بنقل الأسلحة التقليدية بل تتعلق أيضا بالأسلحة غير التقليدية التي ينبغي أن تعالج أيضاً. وكما هو معلوم للجميع فإن موضوع الشفافية يرتبط ارتباطاً عضوياً بشواغل الأمن الوطني والمحافظة عليه، لا سيما وأن العالم إذا نظر إليه مراقب نزيه لوجد أنه لا يخلو فيه إقليم من الأقاليم من عوامل التوتر والنزاع. فالمصالح الوطنية والتسلح لأغراض الدفاع هي إحدى أهم الشواغل التي تنطوي عليها المواقف التي تتخذها البلدان في درجة الاقتراب من الوفاء بالتزاماتها تجاه قضايا نزع السلاح ومستوى الصراحة والشفافية التي تعكسها. وسجل الأمم المتحدة الذي اقتصر على الأسلحة التقليدية والذي جاء بالقرار ٣٦/٤٦ لام لعام ١٩٩١ الصادر عن الجمعية العامة والذي امتنع العراق عن التصويت عليه لا يلبي، حسب تقديرنا، متطلبات الأمن في بعض البلدان، وخاصة في مناطق التوترات، ولا يبدد مخاوفها. بل هو بالعكس يزيد من حدة مخاوفها ومشاغلها، ذلك أن مستوى عالياً من الشفافية ينطوي في بعض جوانبه على تعارض مع المصالح الأمنية الوطنية، خاصة عندما يكون هناك تباين نوعي كبير في أنواع الأسلحة لدى بعض الأطراف في هذه المناطق، وخصوصاً الدول التي تمتلك أسلحة نووية. وهذا يقود بالمحصلة النهائية إلى خلق حالة من اختلال التوازن من حيث متطلبات الشفافية والصراحة بسبب عدم وجود توازن بين أطراف المنطقة التي توجد فيها التوترات.

والعراق الذي اتسم تنفيذه لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل بالشفافية بما أنه قدم بيانات وإعلانات دورية منتظمة عن الأنشطة المتعلقة بهذه الأسلحة، يرى أن التدابير التي نص عليها قرار الشفافية في مجال التسلح لم تأت ضمن مجموعة اجراءات دولية فعالة تكفل حماية أمن الدول وتعزيز استقلالها وسيادتها ومنع خطر نشوب حروب ونزاعات. لذلك فإن العراق، انطلاقاً من شواغل أمنه الوطني وفي ضوء تجربته، يطالب أن تتبع كل دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط مبادئ الشفافية بالاعلان عن كافة أسلحتها، بما فيها أسلحة الدمار الشامل ووسائل ايصالها.

وقبل أن أختتم بياني أود أن أتناول مسألة هامة أخرى وهي توسيع مؤتمر نزع السلاح. إننا نؤيد أن يكون المؤتمر مفتوحاً لجميع المرشحين لأن من شأن توسيع المؤتمر أن يجعله ذا قاعدة تمثيل عريضة تعكس العضوية الحالية في الأمم المتحدة. غير أن ذلك ينبغي أن يرتبط بالمحافظة على نوعية وكفاءة عمل المؤتمر بشكل عام، وهذا يأتي كنتيجة للتأني والدقة في الاختيار، والتقيد بالقواعد والمبادئ التوجيهية المتفق عليها. وبهذا الصدد نرحب بتعيين المنسق الخاص بشأن توسيع العضوية، سعادة سفير النمسا، ونتمنى له التوفيق في عمله. ونحن على ثقة من أنه سيستكمل مشاوراته وسيقدم مقترحاته للتوسيع المتوازن لعضوية المؤتمر.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل العراق على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي توجه بها إلى الرئيسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل استراليا، السفير كامبيل.

السيد كامبيل (استراليا): السيدة الرئيسية، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم على توليكم الرئاسة وعلى جهودكم الجديرة بالثناء لاعادة تنشيط مؤتمرنا للقيام بالمهام الهامة التي تواجهه. ولكم أن تفخروا بحق بأنكم أحرزتم تقدماً بتعيين أربعة منسقين خاصين في نهاية دورتنا الثانية. وبصفتي واحداً من هولاء المنسقين الخاصين بودي أن أنتهز هذه الفرصة لأقدم تقريراً مرحلياً عن مشاوراتي مع الدول الأعضاء، وذلك عملاً بالولاية التي أناطني بها المؤتمر.

منذ تعييني في ٢٦ حزيران/يونيه عقدت أكثر من ٤٠ جلسة ثنائية مع أعضاء مؤتمر نزع السلاح. وأنا أقدر الوقت الذي خصصه لي زملائي كما أقدر الصراحة التي ناقشوا بها المسائل معي. وفي اجتماعاتي مع زملائي بينت ما أرى أنه يمثل الخيارات الأربعة المحتملة لمعالجة مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد في مؤتمر نزع السلاح من خلال انشاء لجنة مخصصة .

أول هذه الخيارات ولاية شاملة تجعل مؤتمر نزع السلاح يؤيد هدف العمل من أجل التوصل إلى فرض حظر شامل وفعال على الألغام البرية والعمل على مختلف جوانب مثل هذا الحظر - الانتاج، والاستخدام، وعمليات النقل، والمخزونات - في آن واحد. والولاية اليابانية/الهنغارية التي قدمت للمؤتمر في وقت سابق هذا العام تمثل نوع الولاية التي قد ينظر فيها مع مراعاة هذا الهدف.

أما الحل البديل الثاني، أي الخيار الثاني، فهو ولاية شاملة تؤكد فرض حظر شامل فعال بوصفه الهدف النهائي، ولكنها توافق على القيام بعمل من أجل تحقيق هذا الهدف بتوخي نهج تدريجي أو على مراحل. والولاية التي قدمها للمؤتمر وفد المملكة المتحدة في وقت سابق هذا العام تقترب من هذا الهدف أكثر من غيرها. ويمكن أن يسمح بديل لهذا النهج للجنة المخصصة، بعد إنشائها، بتحديد الطريقة والترتيب لمعالجة مختلف جوانب الحظر.

والولاية الممكنة الثالثة، هي ولاية تنطوي على نهج جزئي حصراً تجاه مشكلة الألغام البرية المضادة للأفراد وتجعل المؤتمر ينشئ لجنة مخصصة للنظر في مسائل متميزة مثل الصادرات والواردات وعمليات التحويل و/أو التحقق. ومثل هذه الولاية لا تتضمن بنداً استهلالياً يجعل المؤتمر يوافق على أن الازالة الكاملة للألغام البرية هي هدفه نهاية المطاف.

والولاية الرابعة الممكنة ليست ولاية على الاطلاق بمعنى أنها تجعل مؤتمر نزع السلاح يوافق على إنشاء لجنة مخصصة وذلك فقط لاستعراض ومناقشة الوضع العالمي فيما يتعلق بالألغام البرية. ولم أكتشف أي تقارب تأييداً لهذا الخيار كما وأنني لا أعتقد أنه مناسب لمؤسسة مكلفة بالتفاوض وليس بالتداول، ولكن هذا الخيار حل بديل يجب أن ينظر فيه.

وكما كان متوقعاً، أعربت الوفود التي التقيت معها حتى الآن عن مجموعة واسعة من الآراء، ولكن بما أنه ما زال هناك عدد من الوفود لم أناقش معه هذه المسألة رسمياً فإني لست في وضع يسمح لي في هذه المرحلة بالتقدم بأية توصية للمؤتمر.

ولقد ناقشت أيضاً مع الوفود مسألة توقيت أي إجراء يتخذه مؤتمر نزع السلاح بشأن الألغام البرية. وهناك بعض الوفود التي أعربت لي عن رأيها أنه من المستنسب أن يتخذ مؤتمر نزع السلاح بعض القرارات بشأن ولاية ممكنة قبل نهاية الدورة الحالية، ولكن على ألا يبدأ العمل الموضوعي إلا في العام المقبل. وأشارت وفود أخرى إلى صعوبة اتخاذ مؤتمر نزع السلاح لأي قرار بشأن ولاية خلال دورته الثالثة والأخيرة هذه لأسباب بديهية هي أن الوقت أمامنا ضيق لمناقشة المسألة وعلينا أن نولي العناية لتقريرنا السنوي. وأشارت وفود أخرى - وهذا رأي أشاطره شخصياً - إلى أنه لا فائدة من اتخاذ مؤتمر نزع السلاح لأي قرارات بشأن ولاية محتملة في مجال الألغام البرية إلى أن تعرف نتيجة عملية أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر.

وليس لدي أي إحساس بأن لدى الوفود أي شعور بأن مؤتمر نزع السلاح في منافسة مع تلك العملية، عملية أوتاوا التي ستخطو خطوة أخرى إلى الأمام عندما تبدأ المفاوضات بشأن مشروع معاهدة بأوسلو في أيلول/سبتمبر. بل لدي شعور وأن الوفود قد ترغب في الاطلاع على نتائج تلك العملية قبل اتخاذ قرارات نهائية بشأن الكيفية التي يمكن بها لمؤتمر نزع السلاح أن يكمل نتائج أوتاوا، بما يتفق مع كل من نتيجة معاهدة أوتاوا نفسها ولاية مؤتمر نزع السلاح ومركزه بوصفه هيئة المجتمع الدولي التفاوضية الدائمة لتحديد الأسلحة. ومن جهة أخرى لم أر أية معارضة مما يسمى بالوفود المؤيدة لعملية أوتاوا لتناول مؤتمر نزع السلاح لمسألة الألغام البرية بطريقة ملائمة في بيئة ما بعد أوتاوا.

هذا كل ما لي أن أخبركم به في هذه المرحلة. وما زلت أواصل مشاوراتي بغية إكمال جولة أولية من المناقشات مع جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح في غضون الأسبوعين المقبلين. وألاحظ أن احدى المجموعات الاقليمية قد طلبت مني أجراء مشاورات غير رسمية مفتوحة. وفي هذه المرحلة أعتقد أنه من السابق لأوانه إجراء مثل هذه المشاورات. ولم أستبعد هذه المشاورات ولكني في حاجة لأن تتاح لي الفرصة لانهاء المشاورات الفردية مع الدول الأعضاء. مع ذلك أوافق على وضع نفسي تحت تصرف المجموعات الاقليمية نفسها إذا ما أرادت مناقشة المسائل معي.

وأنوي تقديم تقرير آخر عن جهودي المبذولة لأداء ولايتي بصفتي منسقاً خاصاً لمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد في وقت لاحق في هذه الدورة الثالثة، ولكن يبدو لي أن ذلك سيكون على الأرجح تقريراً مؤقتاً آخر إذ يُتوقع أن أطلب من المؤتمر أن يوافق لي على مواصلة مشاوراتي في الفترة الفاصلة بين الدورتين، أي في الفترة الفاصلة بين نهاية دورة المؤتمر لهذا العام وبداية دورتنا الأولى في العام المقبل بقصد قيامي بتقديم تقرير نهائي في وقت مبكر في دورتنا الأولى في عام ١٩٩٨.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل استراليا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي توجه بها إلى الرئيسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان، السيد فولكوف.

السيد فولوكوف (كازاخستان) (الكلمة بالروسية): السيدة الرئيسة، بودي قبل كل شيء أن أهنئكم على توليكم منصب الرئاسة وعلى اضطلاعكم بالوظائف الرفيعة المستوى والمسؤولة التي كلفتم بها. وبودي أن أؤكد لكم، باسم وفد بلدي، دعمنا الكامل.

بودي أن أنتهز هذه الفرصة اليوم لاطلاع هذه الجمعية الموقرة على بيان أدلى به وزير خارجية جمهورية كازاخستان فيما يتصل بمرسوم حكومي مؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ أعلنت بموجبه كازاخستان حظراً لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد، بما في ذلك إعادة تصديرها ومرورها العابر. وكازاخستان تشاطر قلق المجتمع الدولي المتزايد إزاء الخسائر الهائلة التي يسببها استخدام الألغام المضادة للأفراد في صفوف السكان المدنيين. وفي أكثر من ٧٠ بلداً مختلفاً ما زال ١١٠ من ملايين الألغام يشوه ويقتل السكان المدنيين كل يوم. لهذا السبب صُنفت الألغام المضادة للأفراد بأنها أسلحة متأخرة الفعل للدمار الشامل. ولا يمكن ايجاد حل لهذه المشكلة الخطيرة، التي هي عالمية النطاق، إلا من خلال عمل دولي مشترك للحد من استخدام الألغام المضادة للأفراد والوصول إليها، ومنع استخدامها في الوقت المناسب. والوقف الاختياري الأحادي الطرف لانتاج الألغام الذي أعلنته حكومة جمهورية كازاخستان يوفر دعماً لقرارات جمعية الأمم المتحدة ذات الصلة وهو تعبير عن تعهد بلدنا بقضية تعزيز السلم والأمن الدوليين.

وبودي أن أطلب من أمانة المؤتمر توزيع بيان حكومة جمهورية كازاخستان ووزارة الخارجية حول موضوع الألغام البرية المضادة للأفراد بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

وبودي أن أنتهز هذه الفرصة للتحدث إلى مؤتمر نزع السلاح اليوم لإبلاغ هذه الجمعية الموقرة بأنه، متابعة للعملية التي بدأت في شباط/فبراير بألماتي - وأنا أشير هنا إلى إعلان ألماتي الذي اعتمده اجتماع رؤساء خمس دول من آسيا الوسطى الذي يعلن الحركة والمسار - هدف إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى - وكخطوة عملية، سيُعقد مؤتمر دولي معني بالمشاكل ذات الصلة بعدم انتشار الأسلحة النووية بكازاخستان في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر هذا العام، ليوافق ذلك الذكرى الخمسين لفتح موقع التجارب في ساميبالاتنسك. وسيفتتح المؤتمر في ٨ أيلول/سبتمبر بألماتي، عاصمة كازاخستان، وسيواصل بعد ذلك عمله في مدينة كورتشاتوف بمقاطعة سيامبالاتنسك التي يوجد فيها موقع التجارب بسيامبالاتنسك الذي كان يشغّل في السابق.

ويشمل جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح مسائل مثل دور المعاهدات والاتفاقات الدولية والاقليمية في ضمان نظام عدم الانتشار، وأنشطة المنظمات الدولية الرامية إلى دعم نظام عدم الانتشار، ونظام الضمانات الدولية، ودعم نظام عدم الانتشار في بلدان كومنولث الدول المستقلة، وأخيرا المسألة الختامية هي إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وسيكون للمؤتمر طابع عملي وعلمي. وعلى مدى فترة أربعة أيام ستتاح الفرصة لممثلي أكثر من ٣٠ بلدا في مدينة كورتشاتوف للمشاركة في زيارات إلى المرافق بموقع التجارب السابق بسيامبالاتنسك، والاستماع لتقارير ومناقشات حول التدابير العملية لدعم نظام عدم الانتشار، والنظر في مسألة تحويل مواقع التجارب النووية وهياكلها الأساسية وتقييم آثار التجارب النووية على البيئة.

وبودي اليوم أيضا أن ألاحظ وأعرب عن ارتياح وفد كازاخستان الخاص وأهنئ مؤتمر نزع السلاح على إنشاء وظيفة المنسق الخاص المعني بمسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح وأعرب عن تأييدنا

الخاص لسفير النمسا، السيد كرايد، الذي عـُين لشغل ذلك المنصب الرفيع المستوى والمتميز بالمسؤولية. ويرى وفد كازاخستان أيضا أنه سيكون في المستقبل القريب جدا لكافة البلدان الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح وكذلك للدول التي لها مركز المراقب والتي تلعب دورا نشطا في هذه الأعمال أن تقبل بالحاجة الواضحة للدعم السياسي والعملي لعمليتين متوازيتين - عملية أوتاوا وعملية جنيف - وليس فقط فيما يتعلق بالألغام المضادة للأفراد، وأن تلاحظ إنجازاتها الإيجابية، وأن تمضي قدماً من أجل تحقيق هدف نزع السلاح الوحيد وتعزيز الأمن، أثناء الأعمال التمهيدية للمؤتمر الرئيسي الذي سيعقد في أوسلو بالنرويج.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل كازاخستان على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي توجه بها إلى الرئيسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد عرفي (الجمهورية العربية السورية) (الكلمة بالعربية): السيدة الرئيسة، بود وفد بلادي أن يعبر عن شكره للمنسق الخاص المعني بالألغام البرية المضادة للأفراد، سعادة سفير استراليا، على تقديمه للتقرير المرحلي في جلسة هذا اليوم. وبود وفدي أن يسجل أنه يحتفظ بحقه في إبداء التعليق والملاحظات على هذا التقرير بعد أن يقوم بدراسته بعناية.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على بيانه. وبهذا تكتمل قائمة متحدثي اليوم. هل هناك أي وفد آخر يرغب في تناول الكلمة في هذه المرحلة؟

في ضوء تنازل جنوب أفريقيا عن حقها في ترؤس المؤتمر، وفقا لأحكام النظام الداخلي، أثناء الفترة من ١٨ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وفي ضوء المعلومات التي وردت من ممثل اسبانيا والتي تفيد بأن بلده ليس في وضع يسمح له بتولي الرئاسة في تلك الفترة، ومراعاة أيضا لاستعداد وفد سري لانكا ليأخذ هذه المسؤولية على عاتقه، على إثر مشاورات مكثفة، أخلص إلى أن ممثل سري لانكا سيتولى رئاسة المؤتمر في الفترة من ١٨ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وهذا يعني أن منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح للدورة المقبلة في عام ١٩٩٨ ستتولاه البلدان التالية: السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وبودي الآن أن أنقل إليكم بعض التعليقات وقد أوشكت مدة ولاية سلوفاكيا على النهاية. عندما توليت رئاسة مؤتمر نزع السلاح في حزيران/يونيه الماضي، بعد انتهاء ولاية صديقي السفير أبسا ديالو، ممثل السنغال، كنت واعية بتعقد المهام التي كانت تنتظرني وبالوضع الصعب بشكل خاص. ولا بد لي من الاعتراف بأن مشاعري كانت متباينة ولكني كنت أكن فوق كل شيء قدرا كبيرا من الاحترام لهذا المنصب. وتوليت الرئاسة بتصميم راسخ على عدم ادخار أي جهد لإيجاد الحلول الممكنة والحلول التوفيقية المقبولة عموما. وبذلت طوال هذه الفترة جهود مستمرة للتوصل إلى توافق في الآراء حول كيفية معالجة جدول أعمال المؤتمر. وأفدت شخصيا من كل فرصة أتيحت لي قصد محاولة المضي قدما بأعمالنا في هذا المجال. وللأسف لم تعط بعد كافة هذه الجهود نتائجها بسبب اختلافات أساسية مستمرة فيما يتصل بالأولوية التي تعلقها مختلف الأطراف على البنود المدرجة على جدول أعمال المؤتمر. وفي نفس الوقت، وبفضل جهود رؤساء المؤتمر الذين سبقوني في هذا المنصب، وبفضل دعم وتعاون كافة الوفود استطعنا أن نعين أربعة منسقين خاصين معنيين، على التوالي، بالألغام البرية المضادة للأفراد، واستعراض جدول أعمال المؤتمر،

وتوسيع عضوية المؤتمر، وتحسين وفعالية سير مؤتمر نزع السلاح. وشاهدنا جميعا روح الجدية والنشاط التي انكب بها المنسقون الأربعة على العمل. وتكثيف مشاوراتهم، الثنائية والمتعددة الأطراف، واستعداد الوفود الواضح للتعاون بهذا الخصوص، يشيران إلى وشك إحراز تقدم في المستقبل القريب. وأتمنى لهم كل التوفيق.

وبودي أن أنقل إليكم جميعا امتناني لما قدمتموه لي من تعاون ودعم أثناء فترة رئاستي. ولا بد أن أعترف بأنه كانت هناك لحظات صعبة قدّرت فيها غاية التقدير لطف دعمكم وتشجيعكم لي. وكان لي شرف عظيم أن أرأس هذه الهيئة الموقرة. وأتوجه بجزيل شكري بشكل خاص لمنسقي المجموعات وممثل الصين الذين دأبوا على دعم جهودي لتأمين التقدم في أعمالنا الموضوعية وأبدوا استعدادا مستمرا لمساعدتي. وبودي أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام للمؤتمر، السيد فلاديمير بتروفسكي، ولنائب الأمين العام، السيد عبد القادر بن اسماعيل، وإلى جميع موظفي الأمانة على تفانيهم واقتدارهم. كما أتوجه بجزيل شكري إلى المترجمين الشفويين على عملهم الممتاز. ولم يبق لي إلا أن أتمنى للسفير برنارد غونيتيليكي، ممثل سري لانكا، وخليفتي في الرئاسة، كلّ التوفيق في مهمته وأؤكد له تعاوني الكامل.

وبودي أن أذكركم قبل أن أرفع هذه الجلسة العامة بأن المنسق الخاص المعني بتحسين فعالية سير المؤتمر، السفير منير زهران، ممثل مصر، سيعقد مشاورات غير رسمية مفتوحة في هذه الغرفة بعد هذه الجلسة العامة مباشرة. وبودي أيضا أن أخبركم بأن المنسق الخاص المعني بتوسيع عضوية المؤتمر، السفير كرايد، سيعقد مشاورات غير رسمية مفتوحة في يوم الثلاثاء ١٩ آب/أغسطس على الساعة العاشرة صباحا في هذه القاعة، وبأن المنسق الخاص المعني باستعراض جدول الأعمال، السفير ناراي، سيعقد مشاورات غير رسمية مفتوحة في نفس اليوم على الساعة الثالثة بعد الزوال وفي هذه القاعة.

ستعقد جلسة المؤتمر العامة المقبلة يوم الخميس ٢١ آب/أغسطس على الساعة العاشرة صباحا.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥